مجلس الإدارة يوصي بتوزيع أرباح نقدية 5 فلوس عن السهم الواحد

بنك الخليج يحقق 29 مليون دينار أرباحاً صافية في 2020

أنطوان ضاهر

بنك الخليج

جاسم بودي

أعلن بنك الخليج عن تحقيق صافي ربح بمقدار 29 مليون د.ك. ومقدار 10 فلوس لربحية السهم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، مقارنة بصافي ربح قدره 64 مليون د.ك. وربحية 22 فلس للسهم الواحد عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. ويوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 5 فلوس عن السهم الواحد بعد موافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي المزمع انعقاده في مارس 2021. وستكون هذه السنة السادسة على التوالي حيث يقوم بنك الخليج بمنح توزيعات نقدية للمساهمين.

ويعزى الانخفاض في صافي الربح مقارنة بالسنة السابقة إلى انخفاض إيرادات الفوائد (47 مليون د.ك.) جراء الهبوط الحاد في أسعار الفائدة، وتدني إيرادات الرسوم (8 مليون د.ك.) بسبب تراجع النشاط الاقتصادي، وإيرادات الفوائد غير المتكررة في 2019 (20 مليون د.ك.)، والتي قوبلت جزئياً بانخفاض في مصروفات الفوائد (27 مليون د.ك.) وانخفاض المصروفات التشغيلية (14 مليون د.ك.). إلا أن البنك يتمتع بوضع جيد يتيح له خوض عام 2021 بمحفظة ائتمانية ذات جودة عالية، ومخصصات إضافية وفيرة، ومصدات رأسمالية كبيرة، وتصنيفات في المرتبة «A» من كبرى وكالات التصنيف الائتماني.

وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة في البنك 1.1 % في نهاية 2020، دون تغيير عن نهاية سنة 2019.

وفي نهاية 2020، بلغ إجمالي المخصصات للتسهيلات الائتمانية 284 مليون د.ك.، مقارنةً بـ 172 مليون د.ك. من المخصصات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 9. وعليه، فإن البنك يحتفظ بمخصصات إضافية بلغت 112 مليون د.ك.، مقارنةً بمقدار 106 مليون د.ك. في السنة الماضية. وهذه هي السنة الثالثة على التوالي منذ بدء سريان المعيار المحاسبي رقم 9، والتي تتجاوز فيها مخصصات الائتمان في البنك 100 مليون د.ك.

وواصل البنك قوته من حيث النسب الرأسمالية الرقابية، فقد جاءت الشريحة الأولى من رأس المال بنسبة 14.85 %، أي أعلى بواقع 5.4 % من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 9.5 %، وبلغ معدل كفاية رأس المال 18.25 % أي أعلى بواقع 6.8 % من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 11.5 %.

كما احتفظ البنك بتصنيفاته في المرتبة «A» من وكالات التصنيف الائتماني الأربع الكبرى، على النحو التالي:

• أبقت وكالة موديز إنفستورز سيرفس على تصنيف الودائع لدى البنك على المدى الطويل عند المرتبة «A3»، مع نظرة مستقبلية «مستقرة.»

• وقامت وكالة فيتش للتصنيفات بتثبيت تصنيف البنك من حيث المصدر على المدى الطويل عند المرتبة «A+»، مع نظرة مستقبلية «مستقرة.»

• وقامت وكالة ستاندارد آند بورز العالمية للتصنيفات بتثبيت تصنيف البنك الائتماني من حيث المصدر عند المرتبة «A-»، مع نظرة مستقبلية «سلبية.»

• أما وكالة كابيتال إنتليجنس فقد قامت بتثبيت تصنيف البنك للعملات الأجنبية على المدى الطويل عند المرتبة «A+»، مع نظرة مستقبلية «مستقرة.»

وتعليقاً على هذه النتائج، صرح جاسم مصطفى بودي، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلاً: «شهد عام 2020 أحداثاً غير مسبوقة، حيث تأثرت حياتنا اليومية بجائحة كورونا (كوفيد19-) التي اجتاحت العالم، والتي لا تزال تشكل عبئاً على الاقتصاد والمجتمع. وخلال عام 2020، انعكست قوة الأداء المالي لبنك الخليج في اتساع انتشاره واستمرار قدرته على الصمود في ظل الأوضاع الراهنة. وكانت صلابة رأس المال البنك، والمستويات الجيدة للسيولة لديه، والمخصصات الائتمانية الوفيرة، وانخفاض نسبة القروض غير المنتظمة، بمثابة عامل مساند للبنك طوال تلك الأوقات الصعبة.»

وأضاف بودي قائلاً: «ولا يزال البنك يولي أهمية قصوى لعملائه وموظفيه والمجتمع الذي يعمل فيه. ويظل التركيز في استراتيجية البنك على ثلاثة محاور رئيسية:

• الارتقاء بالقدرات التكنولوجية والتحول الرقمي بغاية تحسين تجربة العملاء وتعزيز كفاءة التشغيل.

• الاستثمار لتحقيق النمو الانتقائي دون التفريط في معايير إدارة المخاطر.

• تعزيز ثقافة الأداء القوي، مدعومة بالمشاركة الفعالة للموظفين.

أضواء على النشاط

وتعليقاً على أنشطة البنك، صرح أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، قائلاً: «واصلت شريحة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج اتجاهها الصعودي، محققة نمواً بنسبة 6 % لتبلغ 1.7 مليار د.ك. كما في نهاية 2020، لتساهم بنسبة 38 % من محفظة القروض في بنك الخليج.

ورغم أن الفروع لم تعمل بطاقة استيعابية بنسبة 100 % خلال معظم أوقات السنة بسبب فترات الحظر التي سادت في البلاد، فقد تمكن البنك من مواصلة تقديم خدماته إلى عملائه من خلال شبكته الواسعة من أجهزة الصراف الآلي وقنوات الخدمات المصرفية الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز المنصة الرقمية من خلال تطوير إجراءات تسجيل الدخول البيومترية والإخطارات وتحديث بيانات برنامج «أعرف عميلك.»»

و أضاف ضاهر قائلاً: «وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي شابت الأسواق، فقد ظلت شريحة الخدمات المصرفية للشركات تتمتع بالمرونة والانتقائية في إدارة محفظة القروض التي بلغت قيمتها 2.7 مليار د.ك. كما في نهاية 2020، مما ساهم بنسبة 62 % من محفظة القروض في البنك. وخلال 2020، تحول تركيز فريق الخدمات المصرفية للشركات نحو دعم العملاء من الشركات و المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستيفاء احتياجاتهم أثناء جائحة كورونا.»

وقد اختتم البنك عام 2020 محققاً إنجازات رقمية جيدة وتعزيزات ملموسة في مجال تكنولوجيا المعلومات. فقد حقق بنك الخليج طوال العام مراحل متعددة من المشروعات الرقمية وقام بتنفيذ تحديثات كثيرة استفاد منها جميع العملاء، من الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات. وقام بنك الخليج أيضاً بإطلاق العديد من المبادرات والحلول للخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتي تضمنت كلاً من مبادرة «قم بزيارة بنك الخليج» «Visit Gulf Bank»، وهي عبارة عن تطبيق على الهاتف النقال يتيح للعملاء حجز المواعيد لزيارة أقرب فرع من فروع البنك إليهم. كذلك، تم توفير أجهزة الإيداع النقدي المخصصة للمبالغ الكبيرة لتسهيل عملية الإيداع من خلال معاملة واحدة. وقام بنك الخليج بطرح عملية رقمية متكاملة لطلب القرض عبر الإنترنت. علاوةً على ذلك، قام البنك بتسهيل عملية مراجعة أوضاع رواتب الوزارات والقطاع العام من خلال نشر آخر المستجدات على الموقع الإلكتروني لبنك الخليج بمجرد صرف الرواتب إلى العملاء. وقد أصبح بإمكان الشركات التقدم بطلبات استصدار خطابات الاعتماد وخطابات الضمان عبر الإنترنت.

الاستدامة

شهد العالم خلال عام 2020 تحولاً استراتيجياً تاريخياً استلزم استجابة المجتمعات في كل مكان بالسرعة المطلوبة إلى التحديات غير المسبوقة. ومنذ بدء انتشار الوباء وإلى الوقت الحاضر، حرص بنك الخليج على أن يكون في مقدمة الجهات التي استجابت لتلك التحديات، حيث استطاع التجهيز بسرعة فائقة لتحسين الظروف لموظفيه والجمهور وبلدنا الحبيبة الكويت.

وفي بداية انتشار الوباء، ساهم بنك الخليج في صندوق الدعم البالغة قيمته 10 مليون د.ك. والذي استحدثه بنك الكويت المركزي وقام بتصميمه بحيث يتيح للبنوك المحلية المساعدة في الجهود الوطنية المبذولة للتصدي لانتشار فيروس كورونا المستجد.

كما قام بنك الخليج بإطلاق حملة وطنية للصحة الذهنية والبدنية بهدف رفع الوعي بشأن الاستعداد للعودة التدريجية والآمنة إلى أماكن العمل. وتم تقديم الخدمات النفسية ومنتديات الصحة البدنية للموظفين تقديراً لأهمية الصحة الذهنية والاجتماعية أثناء الجائحة. وكجهة متميزة في مجال تمكين المرأة اقتصادياً ودعم أهمية دور الأم في المجتمع، قام بنك الخليج بإتاحة الفرصة لموظفاته للاستفادة من المرونة في ساعات الدوام لمساندة عائلاتهن.

شكر وتقدير

واختتم بودي تصريحاته قائلاً: «وبالنيابة عن مجلس الإدارة، نود أن نعبر عن أسمى آيات التقدير والامتنان لصاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، على قيادتهما الحكيمة ورؤيتهما الصائبة. كما نود أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على جهودهما الملموسة في دعم وتعزيز القطاع المصرفي الكويتي. وأخيراً، أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع العاملين في الخطوط الأمامية، الذين كرسوا جهودهم لمكافحة هذا الوباء. كما أتقدم بالشكر إلى مساهمينا وعملائنا الكرام والزملاء الذين تفانوا في العمل على مدى السنوات. وأخص بالشكر أعضاء مجلس إدارة بنك الخليج على إرشاداتهم ومساهماتهم القيمة.»

أبرز المؤشرات:

• بلغت ربحية السهم 10 فلوس للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

• يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 5 فلوس عن السهم الواحد، و هي تمثل السنة السادسة على التوالي التي يقوم بها بنك الخليج بمنح توزيعات نقدية للمساهمين.

• استقرت نسبة القروض غير المنتظمة في البنك عند مستوى 1.1 % في نهاية 2020، دون تغيير عن نهاية سنة 2019.

• واصل البنك قوته من حيث النسب الرأسمالية الرقابية، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 18.25 %.

• احتفظ بنك الخليج بتصنيفاته الإئتمانية في المرتبة «A» من قبل وكالات التصنيف الائتماني الكبرى.

بودي: قوة الأداء المالي للبنك انعكست في اتساع انتشاره واستمرار قدرته على الصمود في ظل الأوضاع الراهنة

ضاهر: شريحة الخدمات المصرفية الشخصية واصلت اتجاهها الصعودي محققة 1.7 مليار دينار

«كوفبك» تحقق أكبر إنجاز استكشافي للغاز في تاريخها بماليزيا

الشيخ نواف سعود الناصر

أعلنت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك) أمس الأربعاء أن شركتها التابعة (كوفبك ماليزيا) حققت أكبر إنجاز استكشافي للغاز في تاريخ الشركة.

وقالت (كوفبك) إن الاكتشاف تم تأكيده عبر البئر التقييمية الثانية (Lang Lebah-2) في عقد مشاركة الإنتاج في قطاع (SK-410B) بماليزيا.

وبينت أنها شرعت بحفر البئر الثانية بعد النتائج الإيجابية التي حققها البئر التقييمية الأولى (Lang Lebah-1RDR2) في عام 2019 بقطاع (SK-410B) الذي يبعد نحو 90 كيلومترا عن ساحل سيراواك في ماليزيا.

وذكرت كوفبك أنها تمتلك حصة عاملة تبلغ 42ر5 في المئة من القطاع بالمشاركة مع شركة (بتروناس شاريجالي) التي تمتلك 15 في المئة والمشغل (بي.تي.تي. إي.بي. إتش.كي.أو) المحدودة التي تمتلك 42ر5 في المئة.

وأضافت أنه بعد الانتهاء من حفر البئر التقييمية الثانية بعمق 4320 مترا تبين أن كثافة التكوينات المنتجة للغاز تبلغ أكثر من 600 متر وتمخضت نتائج اختبار إمكانيات البئر عن إنتاج مستقر بمعدل 50 مليون قدم مكعبة في اليوم.

وذكرت أن النتائج أكدت وجود كميات وفيرة من الغاز قدرت بأكثر من ضعف التقديرات الأولية لعام 2019 مما سيتطلب الإسراع في خطة تطوير المشروع.

ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي بالوكالة ل(كوفبك) الشيخ نواف سعود الناصر الصباح قوله إن «هذا الاكتشاف الناجح للغاز يقدر على مستوى عالمي ويأتي نتيجة جهودنا الحثيثة لتعظيم القيمة للقطاع النفطي الكويتي وتوطيد دور (كوفبك) فيه عبر استكشاف الهيدروكربونات في أحواض غزيرة الإنتاج».

وأضاف الشيخ نواف الصباح أن (كوفبك) أدت دورا مؤثرا ونشيطا في هذا الاكتشاف الضخم معربا عن فخره واعتزازه بموظفي (كوفبك).

يذكر أن الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية هي شركة تابعة لمؤسسة البترول الكويتية وتعمل في مجال استكشاف وتطوير وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي خارج دولة الكويت.

«الأحمر» يهيمن على مؤشرات البورصة

جلسة منخفضة للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام 14ر7 نقطة ليبلغ مستوى 5701ر29 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر26 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 424ر4 مليون سهم تمت عبر 12497 صفقة نقدية بقيمة 50ر08 مليون دينار (نحو 165ر2 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 2ر7 نقطة ليبلغ مستوى 4681ر69 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر06 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 361ر8 مليون سهم تمت عبر 7878 صفقة نقدية بقيمة 21ر5 مليون دينار (نحو 70ر9 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 20ر5 نقطة ليبلغ مستوى 6219ر58 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر33 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 62ر5 مليون سهم تمت عبر 4619 صفقة بقيمة 28ر5 مليون دينار (نحو 94ر05 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 0ر21 نقطة ليبلغ مستوى 4848ر90 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 286ر06 مليون سهم تمت عبر 5570 صفقة نقدية بقيمة 18ر02 مليون دينار (نحو 59ر4 مليون دولار). وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (المتكاملة) و(المصالح ع) و(م الأعمال) و(ثريا) أما شركات (وطني) و(بيتك) و(م الأعمال) و(أعيان) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (ياكو) و(خلي ج ت) و(الأولى) و(فجيرة أ) الأكثر انخفاضا.